الأمم المتحدة

A/HRC/13/26

الجمعية العامة

Distr.: General
18 December 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية والأمين العام

متابعة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان: تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

هذا التقرير هو التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيتيم بيلاي، عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩ لتنفيذ ولايتها.

ويصف التقرير الدعم المقدم إلى عمل المجلس وآلياته، مع التركيز على الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة. وهو يقدم أيضاً توضيحات بشأن التقدم المحرز والتحديات المواجهة في تناول قضايا مواضيعية محددة في مجال حقوق الإنسان. كما يقدم نظرة عامة عن عمل المفوضية على الصعيدين القطري والإقليمي، بما في ذلك ٥٦ بعثة ميدانية، ويسلط الضوء على الجهود المبذولة للاستجابة بسرعة في مواجهة حالات حقوق الإنسان المتدهورة. ويُقدَّم تقرير عن مؤتمر استعراض نتائج ديربان ، كما تُقدم استراتيجيات لكفالة التنفيذ الفعال لما جاء في وثيقته الختامية. وهناك أيضاً تشديد على تزايد أثر وفعالية هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

(A) GE.09-17602 280110 020210

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١	٣
ثانياً –	دعم عمل مجلس حقوق الإنسان والسير الفعال لعمل آلياته	٧-٢	٣
	ألف- الاستعراض الدوري الشامل	٩-٨	٤
	باء – الإجراءات الخاصة	١٥-١٠	٥
ثالثاً –	التطورات في المجالات المواضيعية الاستراتيجية	٤٠-١٦	٧
	ألف- مكافحة التمييز ودعم الضحايا	١٦	٧
	باء – قضايا الشعوب الأصلية والأقليات	١٨-١٧	٨
	جيم- المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة	٢١-١٩	٨
	دال – مكافحة الإفلات من العقاب ومنع الإبادة الجماعية	٢٦-٢٢	٩
	هاء – الهجرة	٢٨-٢٧	١٠
	واو – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضوء الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والأزمة المالية	٣٢-٢٩	١١
	زاي- تغير المناخ	٣٤-٣٣	١٢
	حاء- الحق في التنمية	٣٦-٣٥	١٢
	طاء – تعميم مراعاة حقوق الإنسان	٤٠-٣٧	١٣
رابعاً –	عمل وتعاون المفوضية السامية على الصعيدين القطري والإقليمي	٤٨-٤١	١٤
خامساً –	مؤتمر استعراض نتائج ديربان ومتابعته: الخطوات المتخذة نحو التنفيذ	٥٣-٤٩	١٧
سادساً –	دعم معاهدات حقوق الإنسان	٥٥-٥٤	١٩
سابعاً –	خطة الإدارة الاستراتيجية للمفوضة السامية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١	٥٧-٥٦	١٩
ثامناً –	خاتمة	٦٠-٥٨	٢٠

أولاً – مقدمة

١- يشكل هذا التقرير، الذي ينبغي قراءته إلى جانب تقرير المفوضة السامية إلى الجمعية العامة (A/64/36)، التقرير السنوي للمفوضة السامية المقدم عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٢. ويلاحظ التقرير وجود عدد من التحديات الخطيرة لحقوق الإنسان التي سادت خلال عام ٢٠٠٩، لا سيما الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية، وما تلا ذلك من تدهور لقدرة الفئات الضعيفة على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وقد تصدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لهذه التحديات بتعزيز عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتشديد على أهميتها ودخلت في حوار وتعاون مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة.

ثانياً – دعم عمل مجلس حقوق الإنسان والسير الفعال لعمل آلياته

٢- عقد مجلس حقوق الإنسان، بدعم من المفوضية، أربع دورات استثنائية بشأن حالات حقوق الإنسان في عدة بلدان، ودورتين مواضيعيتين: إحداهما بشأن الأزمة الغذائية العالمية والأخرى بشأن الأزمة الاقتصادية. وواصلت المفوضية دعمها للبعثات القطرية، بما فيها بعثة تقصي الحقائق بشأن التراع في غزة وبعثة إلى هندوراس (انظر الفرع الرابع أدناه).

٣- مع بدء المجلس عملية استعراض عمله وأدائه، من المهم عدم تحويل اهتمامه بعيداً عن تناول قضايا حقوق الإنسان العاجلة التي يتحمل المجلس مسؤولية أساسية في معالجتها. ومن ثم، فإن عملية الاستعراض المحددة بموجب الفقرتين ١ و١٦ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ ينبغي أن تصاغ بعناية. وهذه عملية مختلفة عن عملية الإصلاح التي جرت عام ٢٠٠٦ والتي تتكون من تعديلات تنفذ على عدة مستويات بدلاً من عملية رئيسية واحدة. وهي تتصل بمركز المجلس، بما في ذلك علاقته بالجمعية العامة، وطرائق عمله وسير هذا العمل. ويُدعى المجلس إلى الاستفادة من نتائج الإصلاح الشامل الذي جرى في عام ٢٠٠٦ وكفالة تحسين سير عمل آلية حقوق الإنسان القائمة. وتتيح عملية الاستعراض فرصة لتقييم إنجازات المجلس بموضوعية، وتحديد المجالات التي تستلزم تعديلات، وتحليل التحديات. وينبغي لهذه الجهود أن تتبع نهجاً عملياً وأن تُبذل بطريقة شمولية، وبروح تعاونية، بهدف بلوغ توافق الآراء في المجلس والجمعية العامة.

٤- وتشمل المجالات المحددة التي يجب النظر فيها طرائق تعزيز شفافية برنامج العمل السنوي للمجلس وإمكانية التنبؤ به، وتوزيع عمله بمزيد من التكافؤ خلال السنة؛ ورسم حدود أكثر وضوحاً للعلاقة بين المجلس وهيئاته الفرعية؛ واتخاذ تدابير لتحفيز المبادرات الشاملة لعدة مناطق، وزيادة المشاركة المنهجية والنشيطة مع إدارات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة.

٥- وقد استمر الاتجاه الإيجابي لتكريس أجزاء من الدورات لعقد حلقات نقاش مواضيعية. وسمح ذلك للمجلس بالنظر في مجموعة واسعة من المواضيع، مثل تغير المناخ والأشخاص ذوي الإعاقة، والاستفادة من الخبرات المتاحة. وينبغي تشجيع زيادة تنويع أشكال المناقشات، ولكن قد تكون هناك حاجة إلى تنقيح الطرائق لكفالة عدم تحميل الدورات العادية للمجلس أكثر من طاقتها.

٦- وقد كان المجلس مبدعاً في معالجة القضايا المواضيعية. ولكنه في حالة عملية الاستعراض الدوري الشامل، حيث يتعلق الأمر بالحالات القطرية، ما زال يعمل وفقاً للإطار غير المرن الذي كانت تعمل فيه لجنة حقوق الإنسان. فلا يخلو أي بلد من تحديات حقوق الإنسان ويجب أن يكون المجلس قادراً على النظر في جميع انتهاكات حقوق الإنسان مهما كان نطاقها وأينما حدثت. وينبغي زيادة التفكير في توسيع مجموعة أدوات عمل المجلس بحيث يستطيع التعامل بسرعة وفعالية مع قضايا حقوق الإنسان العاجلة أو المزمنة على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي. وقد يقتضي ذلك توسيع نطاق النتائج الممكنة للدورات الاستثنائية، ووضع إعلانات رئاسية، بالإضافة إلى القرارات، أو الجلسات الخاصة أثناء الدورات. وستكون هناك حاجة أيضاً إلى صيغ مناقشات وطرائق ابتكارية وأنواع جديدة من الإجراءات لتعزيز دور المجلس بوصفه الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان.

٧- وقد لاحظتُ، خلال الحوار التفاعلي الذي أجريته مع مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ومع اللجنة الثالثة للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر، اتساع نطاق قضايا حقوق الإنسان التي أثارتها الوفود، مما وفر السياق لحوار معمق بشأن المجموعة الكاملة من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فضلاً عن جميع جوانب ولاية المفوضة السامية. والحوارات مع المجلس والجمعية العامة ضرورية لكفالة المحافظة على قدرتنا على الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان. وينبغي أن يوفر استعراض المجلس سياقاً يتم فيه ترشيد هذه الفرص لزيادة أثرها إلى أقصى حد والاستفادة على أفضل وجه من خاصية كل هيئة. وزاد أيضاً خلال العام عدد التفاعلات غير الرسمية مع المجتمع الدولي بشأن مختلف جوانب ولاية المفوضة السامية بغية الحفاظ على الشفافية والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

ألف - الاستعراض الدوري الشامل

٨- إن الاستعراض الدوري الشامل هو أهم ابتكارات المجلس. وهو يؤكد رأيي الخاص في حقوق الإنسان وهو أنه ليس هناك بلد يخلو من انتهاكات حقوق الإنسان. ويشهد إنجاز عملية شاملة حقاً على مصداقية المجلس، وقد حُقّقت نتائج إيجابية حتى الآن. ويمكن النظر في عدد من التحسينات قبل بدء الدورة الاستعراضية الثانية لمنعها من التحول إلى عملية روتينية،

وكفالة تحقيقها لإمكانياتها المتمثلة في كونها شاهداً موثوقاً وصادقاً على الحالات القطرية، فضلاً عن كونها وسيلة لتقديم خريطة طريقة لتنفيذ التوصيات الرامية إلى سد الثغرات السياساتية والقانونية والعملية على الصعيد الوطني.

٩- وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تم استعراض حالات نصف العدد الإجمالي للدول الأعضاء، مع مشاركة جميع الدول الخاضعة للاستعراض، وإشراك نظرائها إشراكاً تاماً في مختلف مراحل العملية. وقُدّمت خلال كل استعراض دوري شامل مجموعة واسعة من التوصيات المتصلة بجميع مجالات حقوق الإنسان. وتراوحت هذه التوصيات بين توجيه نداءات للتصديق على معاهدات حقوق الإنسان، وسن التشريعات الوطنية، وتعميق التعاون مع آليات حقوق الإنسان، وتقديم توصيات لاتخاذ إجراءات وتدابير محددة على الصعيد الوطني. ويبين ذلك الاهتمام والجدية اللذين تعاملت بهما الدول مع الاستعراض الدوري الشامل. غير أن وضع آليات عملية لمتابعة وكفالة تنفيذ هذه التوصيات يشكل تحدياً هاماً سيواجه في المستقبل. وينبغي للدول أن تواصل وضع توصيات محددة وقابلة للتطبيق وملموسة وأن تفكر في سبل لزيادة ترشيد التوصيات وتبسيطها وتجميعها. وعندما يتعلق الأمر بالمتابعة والتنفيذ، يلزم إيجاد سبل ووسائل لإشراك الدول الخاضعة للاستعراض، وكيانات الأمم المتحدة، وجميع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في جهد مشترك لتحديد خطوات معينة لتعجيل التنفيذ الوطني للتوصيات. وتعمل المفوضية أيضاً على إنشاء آلية لدعم المتابعة على أساس التمويل المقدم من الصندوق التطوعي للمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

باء - الإجراءات الخاصة

١٠- يُعد تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان ودعم تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان إحدى أولويات المفوضية الست لفترة السنتين المقبلة. ويكتسي العمل الذي يضطلع به المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وحوارهم مع الدول، وما يضطلعون به من أعمال رصد وما يقدمونه من تقارير علنية وما يقومون به من زيارات قطرية ونشاط توعية، فضلاً عن إمكانية الاتصال بهم، وتدخلاتهم المباشرة، بوسائل منها المئات من البلاغات التي يرسلونها كل عام، أهمية بالغة بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. ويحظى الدعم الذي تقدمه العديد من الدول إلى الإجراءات الخاصة بكثير من التقدير، وتمشياً مع قرار المجلس ٢/٥ ينبغي للجميع أن يتعاونوا تماماً ويساعدوا المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في أداء مهامهم. وقد وُجهت في عام ٢٠٠٩ دعوتان دائمتان إلى الإجراءات الخاصة، ليصل مجموع عدد الدول التي وجهت هذه الدعوات إلى ٦٥ دولة. وينبغي أيضاً أن تشكل الردود الغنية بالمعلومات على بلاغات الإجراءات الخاصة جزءاً من التعاون المعزز مع هذه الآليات، شأنها في ذلك شأن المشاركة البناءة في المناقشات الموضوعية

لتقاريرها، وتيسير عمل البعثات، والقيام على نحو نشيط بكفالة متابعة التوصيات والاستنتاجات. وينبغي للدول أيضاً أن تتيح للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة إمكانية ممارسة ولاياتهم باستقلالية تامة وبثقة في أن الحوار الصادق والبناء بل وحتى الحاد مع الدول بشأن الأمور الجوهرية سيكون بمنأى عن أي سلوك مُسيء.

١١- وقد كان من السمات المميزة للنظام إمكانية وصول المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مباشرة إلى الضحايا والشهود، وقدرتهم على العمل عن كثب مع المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد شهد عام ٢٠٠٩ عدة أحداث، من بينها قتل أشخاص تعاونوا مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. والتفاعل الحر بين الخبراء وجميع أصحاب المصلحة، ومنهم العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وهو مؤشر مهم للتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وينبغي للدول أن تكفل حماية جميع من هم على اتصال بالإجراءات الخاصة من التعرض للانتقام.

١٢- وهناك حالياً نظام شامل للمقررين الخاصين، والممثلين، والخبراء المستقلين، والأفرقة العاملة يغطي مجموعات الحقوق كافة وعدة حالات قطرية. وهناك ما مجموعه ٣٩ ولاية، منها ٣١ ولاية مواضيعية، بما في ذلك الولاية الجديدة في مجال الحقوق الثقافية، وثماني ولايات قطرية، و٥٥ مكلفاً بولاية. وخلال عام ٢٠٠٩، يسّرت المفوضية عملية اختيار مكلفين بولايات جدد وإدماجهم في النظام من خلال عقد دورات إعلامية وجلسات إحاطة، وكذلك من خلال دعم الدورات التوجيهية للجنة تنسيق الإجراءات الخاصة. والشفافية المعززة لعملية الاختيار من خلال تقديم الفريق الاستشاري لإيضاحات عامة أكثر تفصيلاً لتوصياته إلى رئيس المجلس هو تطور يستحق الترحيب. وينبغي أن تكون الخبرات المتعلقة بالقضايا الموضوعية للولاية الاعتبار الأساسي في تعيين الخبراء العشرة الجدد الذين سيتولون مهامهم في عام ٢٠١٠. وتشكل النساء نحو ثلث مجموع المكلفين بولايات، ولكن بما أن المجتمع الدولي يجري استعراض العام الخامس عشر لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإنه لا يزال هناك مجال للتحسين من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين.

١٣- وتكمّل الإجراءات الخاصة الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها المجلس وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتضيف قيمة إليها. وهي تؤدي دوراً هاماً في عمليات الإنذار المبكر وتوجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى القضايا الناشئة والأزمات العالمية، كما تم التشديد على ذلك مؤخراً خلال حدث جانبي نظمته المفوضية خلال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وكلف المجلس أفرقة من المقررين المواضيعيين والقطريين بمهام إضافية، مثل إعداد تقارير عن حالات محددة لحقوق إنسان في سياق دورات استثنائية، مثلاً بشأن السودان، والأرض الفلسطينية المحتلة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكنتيجة لدعوة مفتوحة وجهها الرئيس من خلال لجنة تنسيق الإجراءات الخاصة، أصبح يُستمع إلى المكلفين بولايات في إطار هذه الإجراءات في جميع الدورات الاستثنائية للمجلس.

١٤- وقد عمل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أيضاً عن كثب مع آليات المجلس الأخرى. فعلى سبيل المثال، شملت الحوارات التفاعلية للاستعراض الدوري الشامل مع الدول الخاضعة للاستعراض مناقشات لقضايا أثارها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتعهدت البلدان بمزيد من التعاون. وقد قدمت الإجراءات الخاصة إسهامات هامة إلى حلقات المناقشة المواضيعية وغيرها من مناقشات المجلس. وحظيت بدعم المفوضية في تفاعلها مع الهيئات الفرعية للمجلس، بما فيها المنتدى المعني بقضايا الأقليات، وآلية الخبراء المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، والمنتدى الاجتماعي، وفي إطار متابعة عمل اللجنة الاستشارية. وأسهمت الإجراءات الخاصة في النتائج الإيجابية لمؤتمر استعراض نتائج ديربان، وستسهم بنشاط في متابعته.

١٥- وما زالت الإجراءات الخاصة مهمة في تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينظر الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة في عناصر مشروع اتفاقية محتمل بشأن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة. ووضع المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء مجموعة من المبادئ والتدابير الأساسية لمواجهة تحديات حقوق الإنسان التي تطرحها عمليات حيازة الأراضي أو استئجارها على نطاق واسع. واعتمد الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي – الذي يحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائه – تعليقه العام بشأن الاختفاء القسري بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وعالج المكلفون بولايات مواضيعية أيضاً بشكل جماعي قضايا شاملة لعدة قطاعات من خلال إجراء تحليل شامل وتقديم توصيات، فيما يتعلق مثلاً بالاحتجاز السري في سياق مكافحة الإرهاب والتمييز.

ثالثاً – التطورات في المجالات المواضيعية الاستراتيجية

ألف – مكافحة التمييز ودعم الضحايا

١٦- من بين المواضيع ذات الأولوية التي حددتها المفوضية لفترة السنتين المقبلة موضوع مكافحة التمييز، وخاصةً التمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والتمييز على أساس الجنس، والإعاقة، وضد جماعات السكان الأصليين والأقليات القومية، وضد فئات أخرى مهمشة. وتشكل المساواة أمام القانون والتحرر من التمييز مبادئ قانونية أساسية تدعم جميع حقوق الإنسان، حيث يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان أحكاماً تحظر التمييز وتحدد التزامات الدول بالإحجام عن السياسات والممارسات التمييزية واتخاذ خطوات فعالة للقضاء على التمييز في المجالين العام والخاص على السواء. وتكمن جذور معظم انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات المرتكبة خلال حالات النزاع، إلى الانتهاكات الجسيمة لهذه المبادئ. ولإبراز أهمية مكافحة

التمييز وما يتصل به من انتهاكات، اختارت المفوضية موضوع "اعتنق التعددية، وضع حداً للتمييز" لأنشطة يوم حقوق الإنسان التي نُظمت في مختلف أنحاء العالم في عام ٢٠٠٩.

باء - قضايا الشعوب الأصلية والأقليات

١٧- من الضروري ترجمة معايير إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من الطموح إلى الممارسة. وقد استمرت المفوضية، بتعاون وثيق مع ممثلي الشعوب الأصلية وغيرهم من الشركاء، في أداء دور ريادي في هذه العملية، مروّجة لاستخدام الإعلان من جانب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية. وبالإضافة إلى الاضطلاع هذا العام بأنشطة خاصة ببلدان محددة للنهوض بحقوق الشعوب الأصلية، واصلت المفوضية أيضاً الاضطلاع بعمل مواضيعي بشأن قضايا صعبة مثل حقوق الشعوب الأصلية المعزولة، ودعمت آلية الخبراء المتعلقة بالشعوب الأصلية ونظمت حلقة عمل شاملة للإسهام في الدراسة المواضيعية الأولى لآلية الخبراء بشأن حق الشعوب الأصلية في التعليم. وأسهمت المفوضية أيضاً في تعزيز التعاون بين الوكالات، وفي عمل المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ودعمت بناء القدرات فيما بين الشعوب الأصلية بوسائل منها مثلاً برنامج للزمالات وصندوق تطوعي.

١٨- وقد دعمت المفوضية أنشطة لتعزيز مكانة وأثر الإعلان المتعلق بالأقليات وغيره من المعايير الرئيسية، وأسهم برنامج زمالاتها الخاص بالأقليات في إنماء مهارات الدعوة لدى ممثلي الأقليات الذين أطلقوا في وقت لاحق مبادرات ملموسة للنهوض بحقوق الأقليات على الصعيد المحلي. واستمر دعم المنتدى المعني بقضايا الأقليات، مما أبرز المشاركة السياسية في دورته الثانية. وزادت المفوضية تطوير عملها بشأن أعمال الشرطة والمجتمعات المحلية للأقليات بوسائل منها مشاورة دون إقليمية عُقدت في جوهانسبرغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لجمع الممارسات الجيدة في هذا المجال.

جيم - المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

١٩- نتج عن التحرك من أجل إنشاء كيان موحد للأمم المتحدة معني بالقضايا الجنسانية، والاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لاعتماد الجمعية العامة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعادة تأكيد مجلس الأمن على أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة في حالات النزاع تهديد للسلم والأمن الدوليين، زخم متزايد لاتخاذ إجراءات فيما يتعلق بحقوق المرأة. ومع الاستعراض المقبل لتنفيذ منهاج عمل بيجين، سوف تستند المفوضية إلى عملها السابق وتزيد الجهود التي تبذلها لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

٢٠- وقد يسّرت المفوضية إدماج حقوق المرأة ومنظوراً جنسانياً في عمل مجلس حقوق الإنسان، ومن المهم أن موضوعي الوفيات النفاسية والمساواة أمام القانون سيخضعان لنظر مجلس حقوق الإنسان بصورة معمقة خلال دورتيه الرابعة عشرة والخامسة عشرة. ولقد تم تقديم الدعم إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لمساعدتها في أداء مهمتها المتصلة بفحص تنفيذ الاتفاقية، وإلى المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وغيرهما من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وواصلت المفوضية نشاطها في المبادرات المشتركة بين الوكالات مثل مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع والفريق العامل الفرعي المشترك بين الوكالات المنشئ لفريق الخبراء الذي دعا إلى إنشائه قرار مجلس الأمن ١٨٨٨(٢٠٠٩) فيما يتعلق بالاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كسلاح للحرب.

٢١- وخلال عام ٢٠٠٩، تم توظيف مستشارين في الشؤون الجنسانية في أربعة مكاتب إقليمية للمفوضية (فيجي ولبنان وبنما والسنغال) للاستجابة على نحو أفضل لطلب الحكومات إرشادات بشأن إدماج البُعد الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية.

دال - مكافحة الإفلات من العقاب ومنع الإبادة الجماعية

٢٢- تشكل سيادة القانون أساس الحماية القانونية لحقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب، وخلال عام ٢٠٠٩، استمرت المفوضية في الاضطلاع بدور ريادي داخل منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة، وتهيئة وترسيخ الظروف الملائمة للديمقراطية وسيادة القانون. وقُدم الدعم إلى البعثات الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن غزة وغينيا، واستمرت المفوضية في الانخراط في العمل مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الوطنية لتعزيز مبادئ المساءلة وسيادة القانون، وتقديم أمثلة عن أفضل الممارسات والمشورة والمساعدة في المجال التقني. وقُدمت إلى مجلس الأمن، بناء على طلبه، إحاطات خلال مناقشة المجلس المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ومشاوراته بشأن تطبيق القانون الإنساني في حالات النزاع، وخلال معتكفه المتعلق بقضايا الحماية، واجتماعات لجنته المعنية بمكافحة الإرهاب.

٢٣- وبفضل الدور الريادي للمفوضية بشأن العدالة الانتقالية داخل منظومة الأمم المتحدة، فقد أُتيحت لها فرصة ومسؤولية استكشاف وتطوير القضايا المتصلة بالعدالة الانتقالية. وعقدت المفوضية في أيار/مايو ٢٠٠٩ حلقة عمل للخبراء بشأن الدروس المستفادة والاتجاهات المستقبلية في مجال العدالة الانتقالية قُدّمت نتائجها إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة. وفي مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، انخرط مكتبي في العمل بنشاط مع إدارة عمليات حفظ السلام في وضع مبادئ توجيهية لتفعيل دور وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال. وأصدرت المفوضية أيضاً مذكرة توجيهية بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ونظمت

مؤتمراً إقليمياً في أفريقيا بشأن دور هذه المؤسسات في تيسير إقامة العدل والسلام، لا سيما في إنشاء آليات العدالة الانتقالية في المجتمعات الخارجة من النزاعات.

٢٤- والإفلات من العقاب خاصية من خصائص النزاع، ويكتسي التفاعل بين قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي أهمية حاسمة في الجهود التي تبذلها المفوضية لمكافحة الإفلات من العقاب. وبناء على طلب المجلس، نظمت المفوضية، بالتشاور مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اجتماعاً للخبراء بشأن مسألة حماية حقوق الإنسان للمدنيين في النزاعات المسلحة. وشدد الاجتماع على طابع التكامل بين قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي اللذين يعزز كل منهما الآخر، ونظر في الآليات المناسبة لرصد إعمال حقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح. ووفقاً لطلب المجلس، سيُعقد اجتماع ثانٍ في عام ٢٠١٠.

٢٥- والأوصياء الرئيسيون على المساءلة على الصعيد الوطني، باسم الدولة، هم مختلف عناصر نظام العدالة الرسمي، بما فيه الشرطة والقضاة والمحاكم العسكرية والمدعون العامون والمحامون وموظفو المؤسسات الإصلاحية. وطوال عام ٢٠٠٩، واصلت المفوضية عملها مع هذه الهيئات لتزويدها بالمعرفة والقدرات وجعلها مستعدة لأداء واجباتها في سياق حقوق الإنسان. ولإشراك نظام العدالة الرسمي، استُخدمت الندوات الإقليمية للقضاة، والتدريب بشأن رصد النظم القانونية في بعثات السلام، وتعزيز الخبراء للعدالة الإدارية بوصفها وسيلة لكفالة حقوق الإنسان. وظلت المفوضية توجه الاهتمام بوجه خاص إلى حقوق المحتجزين، خاصة المحتجزين قبل المحاكمة، عقب إطلاق حملتها بشأن هذه المسألة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ولمدة عام، وكذلك حقوق أولئك المحكوم عليهم بالإعدام.

٢٦- ويتيسر الإفلات من العقاب إذا لم تكن سيادة القانون مدعومة بإطار دستوري مناسب. وفي عام ٢٠٠٩، واصلت المفوضية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول بشأن وضع الدستور والإصلاح الدستوري. واستندت المفوضية إلى عملها السابق بشأن منع الإبادة الجماعية حيث قدمت المساعدة التقنية إلى المستشارين الخاصين للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبمسؤولية الحماية، على التوالي، فضلاً عن تقديم الدعم إلى مبادرات الدول الأعضاء.

هاء - الهجرة

٢٧- تشكل محنة المهاجرين، ولا سيما المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني، أحد أحرج التحديات في مجال حقوق الإنسان. وقد تكون الهجرة إيجابية للمهاجرين وللمجتمعات الأصلية والمضيفة، ولكن واقع العديد من المهاجرين هو التمييز والاستغلال وسوء المعاملة. وقد واصلت المفوضية دعوتها، بوسائل منها مشاركتها النشيطة في الفريق العالمي المعني بالهجرة، إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة الهجرة يضع التزامات حقوق الإنسان في الصميم ويعزز استخدام آليات حقوق الإنسان لتعزيز وحماية حقوق المهاجرين من النساء والرجال والأطفال في جميع مراحل عملية الهجرة. ومن تموز/يوليه إلى

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ستتولى المفوضية بالتناوب رئاسة الفريق العالمي المعني بالهجرة، مما يوفر لها فرصة لزيادة تعزيز دورها القيادي وإسهامها في الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الهجرة.

٢٨- وتواصلت الجهود المبذولة لتعزيز التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، بوسائل منها تعزيز اللجنة التوجيهية للحملة العالمية للتصديق على هذه الاتفاقية. وشاركت البعثات الميدانية للمفوضية بشكل متزايد في العمل المتصل بالهجرة، بما في ذلك تعزيز الاتفاقية وغيرها من الصكوك ذات الصلة، من خلال أنشطة التدريب، والدعوة، والمشورة التقنية، وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات.

واو - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على ضوء الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة والأزمة المالية

٢٩- لقد تردّت في عام ٢٠٠٩ حالة الكثير من الأفراد والمجتمعات المحلية الذين واجهوا الأزمة الغذائية وأزمة الطاقة في عام ٢٠٠٨. وأسفرت الأزمة الاقتصادية العالمية عن فقدان عدد هائل من الوظائف، لا سيما في العالم المتقدم، وعن انكماش عدد من مجالات الاقتصاد العالمي. وتأثرت بشكل مباشر بعض القطاعات مثل البناء والهياكل الأساسية والخدمات، ولكن صعوبات كبيرة أيضاً واجهت مجالات إنتاج أخرى مثل الزراعة الصغيرة النطاق، والمؤسسات الصغيرة التي غالباً ما تسيّرها الأسر، ومقدمي الخدمات. أما العمال الذين كانوا ضعفاء أصلاً فقد رأوا قدرتهم على التفاوض بشأن المرتبات أو آليات حمايتهم وهي تزداد تقلصاً. وفي العديد من البلدان، تفاقم هذا الوضع بفعل انخفاض الاعتمادات والاستثمارات الحكومية في الخدمات الاجتماعية. ورغم الأصوات الداعية إلى كفالة الحماية الاجتماعية للجميع في أوقات الأزمات، فإن بعض الحكومات خفضت اعتمادات الميزنية المخصصة لهذه المجالات بينما قامت بإقراض مبالغ كبيرة للمؤسسات المالية الخاصة.

٣٠- وطوال عام ٢٠٠٩، شاركت المفوضية بنشاط ومنهجية في المناقشات الدولية والمناظرات السياساتية بشأن الأزمة المالية والاقتصادية. ودعمت المفوضية دورة المجلس الاستثنائية العاشرة بشأن أثر الأزمتين الاقتصادية والمالية العالميتين على الإعمال العالمي لحقوق الإنسان والتمتع الفعلي بها، المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد شاركتُ أيضاً في مؤتمر الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣١- وتسهم المفوضية حالياً في عدة مبادرات جارية لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما فيها المبادرة المتعلقة بحد أدنى للحماية الاجتماعية. ودعمت المفوضية أيضاً المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩، وعدداً من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين أبرزوا أثر الأزمات على حقوق الإنسان المتصلة بولاياتهم.

٣٢- وفيما يتعلق بالأزمة الغذائية العالمية، شاركت المفوضية في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية؛ وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، شارك نائب المفوضة السامية في مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي مشدداً على الدور الذي ينبغي أن يؤديه الحق في الغذاء في الحلول العالمية والوطنية للأزمة. وعلى ضوء الحاجة إلى دراسة آثار الأزمة على فئات محددة، سعت المفوضية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الإنمائية.

زاي - تغير المناخ

٣٣- للآثار الضارة لتغير المناخ وقع على الاقتصادات والنظم الإيكولوجية والأفراد والمجتمعات المحلية. وفي السياق الأخير، لا يتصل أثر تغير المناخ بالعوامل البيئية فحسب، بل أيضاً بالسياسات والتدابير المعتمدة لحماية السكان الضعفاء، ومن ثم، يجب على الدول، في مواجهتها للتحديات المتعددة للتكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره، أن تولي الاعتبار الواجب للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٣٤- ونظر مجلس حقوق الإنسان، في دورته العاشرة المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٩، في دراسة المفوضية للعلاقة بين تغير المناخ وحقوق الإنسان (A/HRC/10/61)، واعتمد القرار ٤/١٠ بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ. ووفقاً لما طلبه المجلس، دعمت المفوضية تنظيم حلقة نقاش للمجلس بشأن هذه المسألة في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، وأعدت موجزاً للمناقشة أُتيح، إلى جانب دراسة المفوضية، للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وشاركت المفوضية أيضاً في اجتماعات تخطيط رفيعة المستوى نُظِّمت بشأن تغير المناخ في إطار منظومة الأمم المتحدة. وتم التشديد على أهمية النظر في ما للآثار المتصلة بتغير المناخ من عواقب في مجال حقوق الإنسان وذلك من خلال عدد من البيانات العامة، ومنها رسالة فيديو على الموقع الشبكي لحملة الأمم المتحدة المعنونة "اختم الصفقة" وإسهام في مدونة مفكري المناخ على الموقع الشبكي للبلد المضيف للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف (http://en.cop15.dk/blogs/climate+thinkers+blog).

حاء - الحق في التنمية

٣٥- يمثل الإعمال الفعال للحق في التنمية أولوية من أولويات المفوضية. وقد قدمت المفوضية دعماً موضوعياً وتحليلياً إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية، في أمور من جملتها تنفيذ خطة عمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ لآلية خبرائها، وهي فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بتنفيذ الحق في التنمية. وفيما يتعلق بالشراكات العالمية للتنمية المحددة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائي للألفية، صدر عن مكتبي تكليف بإجراء دراسات مستقلة

في مجالات التجارة، وإمكانية الوصول إلى الأدوية الأساسية، وتخفيف أعباء الديون، ونقل التكنولوجيا، ودعم بعثات تقنية ومشاورات للخبراء مع الكيانات الدولية المعنية. واستمرت المفوضية في تغذية وتعميق الحوار الذي بدأته مع تلك المؤسسات والشراكات بهدف تعميم مراعاة الحق في التنمية في سياساتها وبرامجها.

٣٦- وبُذلت جهود أيضاً لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بين الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة. ونُظّم عدد من الأنشطة بشكل انفرادي، أو بشراكة مع هذه الجهات الفاعلة، بما في ذلك حلقة نقاش بشأن وضع وقابلية تطبيق تقييمات للأثر المترتب في مجال حقوق الإنسان على الاتفاقات التجارية في منتدى السياسات العامة التابع لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٩؛ وحدث موازٍ للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة نظر في العلاقات بين حقوق الإنسان والتمويل من أجل التنمية، مع تركيز خاص على منظور الحق في التنمية؛ وحوار تفاعلي بشأن إدماج منظور للحق في التنمية في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية؛ واجتماع للخبراء بشأن تحسين التفاعل بين الاستعراض الدوري الشامل والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، مع زيادة مراعاة الحق في التنمية. ويسّرت المفوضية أيضاً الحوار النشيط والصريح والمتعدد الجهات صاحبة المصلحة بشأن مسألتي القضاء على الفقر وحقوق الإنسان من خلال تنظيم المنتدى الاجتماعي لمجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٩.

طاء - تعميم مراعاة حقوق الإنسان

٣٧- أجرت المفوضية طوال عام ٢٠٠٩، بناء على طلب من الأمين العام، مشاورات بين الوكالات لوضع آلية لمتابعة الإجراء ٢ للمبادرة المشتركة بين الوكالات من أجل زيادة تعزيز الجهود الرامية إلى تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية آلية مكرسة معنية بتعميم مراعاة حقوق الإنسان سيترأسها مكتبي وستزيد تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة، والتعاون والدعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان. وبالاستناد إلى إنجازات الإجراء ٢ للبرنامج المشترك بين الوكالات، ستواصل المفوضية إضفاء الطابع المؤسسي على جهود تعميم مراعاة حقوق الإنسان والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة، بشأن أمور من جملتها القضايا المواضيعية، وتنمية القدرات الوطنية ومتابعة توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بناء على طلب الدول.

٣٨- ويتمثل عنصر أساسي للإجراء ٢ وآلية المتابعة الخاصة به في إيفاد مستشارين لحقوق الإنسان، بناء على طلب المنسقين المقيمين، إلى جميع مناطق العالم. ووفرت المفوضية ثمانية عشر مستشاراً مكلفاً بدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في تعميم مراعاة حقوق الإنسان وإدماجها في برامجها وأنشطتها. وبالإضافة إلى العمل مع الفريق القطري، قدم هؤلاء

المستشارون مساعدة تقنية بشأن قضايا حقوق الإنسان إلى الوزارات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

٣٩- وقُدِّم دعم مباشر أيضاً خلال عام ٢٠٠٩ إلى عدد من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، في أذربيجان وإندونيسيا وأوروغواي وبيلاروس وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجورجيا وصربيا والصين وكمبوديا، لمساعدتها في إدماج حقوق الإنسان في إعداد أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الخاصة بها. وتعاونت المفوضية أيضاً مع كلية موظفي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية لتوفير التدريب والتوجيه للمنسقين المقيمين وممثلي الوكالات القطريين المعينين حديثاً. وكإسهام في جهود الإصلاح الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة بشأن تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، عقد مكتبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، حلقة عمل تبادلت خلالها الأفرقة القطرية الرائدة في مشروع "توحيد الأداء" الخبرات وحددت أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تعميم مراعاة حقوق الإنسان ودعم الجهود الوطنية لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

٤٠- وأولت المفوضية اهتماماً متزايداً لدعم الجهود المبذولة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياسات الوطنية، لا سيما في سياق الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني، وفقاً لالتزام الدول الأعضاء في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥. وبناء على طلب الحكومات، دعمت المفوضية الجهود الرائدة على الصعيد القطري في هايتي وليبيريا الرامية إلى تعزيز منظورات حقوق الإنسان في العملية الوطنية للتخطيط والرصد الإنمائيين.

رابعاً - عمل وتعاون المفوضية السامية على الصعيدين القطري والإقليمي

٤١- يتمثل نهج المفوضية في معالجة شواغل حقوق الإنسان في الحوار البناء مع جميع النظراء الوطنيين المعنيين، وكذلك في الشراكات داخل منظومة الأمم المتحدة، وبشكل متزايد مع المنظمات الإقليمية. ولعمل المفوضية وتعاونها مع النظراء على الصعيد القطري أوجه متعددة، وهما يجريان من خلال الحضور الميداني لممثلي المفوضية المعنيين بحقوق الإنسان، ودعم آليات حقوق الإنسان، والحوار بين المفوضة السامية والدول الأعضاء، بوسائل منها عقد اجتماعات ثنائية منتظمة، والاتصال العلني أو السري، والزيارات القطرية التي تجريها المفوضة السامية، وبرامج التعاون التقني أو عمليات الاستجابة السريعة.

٤٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، كان لدى المفوضية ٥٦ بعثة ميدانية: ١٢ بعثة إقليمية[١]، و١١ مكتباً على الصعيد القطري[٢]، و١٥ عنصراً من عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة[٣]، و١٨ مستشاراً في مجال حقوق الإنسان ضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية[٤]. ودُشِّن مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية في الدوحة في أيار/مايو ٢٠٠٩ والمكتب الإقليمي لأوروبا في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وُقِّع اتفاق مع حكومة موريتانيا بشأن إنشاء مكتب قطري للمفوضية. ويشكل تجديد اتفاقات المكاتب القائمة علامة مشجعة، وأود، في هذا السياق، أن أشكر حكومتي أوغندا ونيبال على

---

(١) شمل الحضور الميداني ما يلي: مكتب المفوضية الإقليمي للجنوب الأفريقي (بريتوريا، جنوب أفريقيا)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي لشرق أفريقيا (أديس أبابا)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي لغرب أفريقيا (داكار)؛ ومركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا (ياوندي)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا (بانكوك)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي للمحيط الهادئ (سوفا)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي للشرق الأوسط (بيروت)؛ ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية (الدوحة)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي لأوروبا (بروكسل)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي لآسيا الوسطى (بيشكيك)؛ ومكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الوسطى (مدينة بنما) فضلاً عن مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية (سانتياغو).

(٢) تقع مكاتب المفوضية القطرية في توغو وأوغندا وكمبوديا ونيبال وبوليفيا وكولومبيا وغواتيمالا والمكسيك. وبالإضافة إلى ذلك، للمفوضية حضور في الأرض الفلسطينية المحتلة وكوسوفو. وقد وُقِّع اتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بين المفوضة السامية وحكومة موريتانيا لإنشاء مكتب قطري في موريتانيا. وسيبدأ هذا المكتب عمله خلال عام ٢٠١٠.

(٣) دعمت المفوضية عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام التالية: مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (بوروندي)، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى (جمهورية أفريقيا الوسطى)، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى)، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، وبعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (السودان)، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا (ليبيريا)، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون (سيراليون)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (الصومال)، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (كوت ديفوار)، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (غينيا - بيساو)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان (أفغانستان)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (تيمور - ليشتي)، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (العراق)، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (هايتي).

(٤) عُيّن مستشارو حقوق الإنسان أو واصلوا عملهم في البلدان التالية: بوروندي (تشمل منطقة البحيرات الكبرى) وغينيا والنيجر وكينيا ورواندا؛ وإندونيسيا (حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠) وبابوا غينيا الجديدة وسري لانكا؛ وإكوادور ونيكاراغوا؛ وألبانيا وجمهورية مولدوفا والاتحاد الروسي وصربيا وجورجيا (تشمل جنوب القوقاز) وطاجيكستان وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. ويشمل هذا العدد أيضاً مستشاراً لحقوق الإنسان ضمن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (غرب أفريقيا).

ما أبديتاه من ثقة وتعاون مستمرين من خلال تجديد اتفاقيهما. وما زال إنشاء مكتب إقليمي للمفوضية في شمال أفريقيا قيد المناقشة.

٤٣- ومنذ إنشاء وحدة للاستجابة السريعة في عام ٢٠٠٦، عرفت قدرات المفوضية على العمل فوراً على أرض الواقع في مواجهة حالات حقوق الإنسان المتدهورة تعزيزاً مستمراً. وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى البعثات القصيرة الأجل ولجان التحقيق التي تهدف إلى إسداء المشورة التقنية مباشرة بعد الأزمات، وكذلك لتنفيذ قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته. وأوفدت المفوضية، من خلال قدراتها على الاستجابة السريعة، موظفاً لشؤون حقوق الإنسان إلى هندوراس لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري على الاستجابة للأزمة السياسية؛ وموظفين لشؤون حقوق الإنسان إلى مدغشقر في سياق الأزمة السياسية، وفريقاً مؤلفاً من أربعة موظفين لشؤون حقوق الإنسان إلى غابون لرصد حالة حقوق الإنسان خلال فترة الانتخابات الرئاسية. وعلى إثر العنف الذي حدث في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في كوناكري، دعمت المفوضية اللجنة التي أنشأها الأمين العام للتحقيق في الأحداث التي وقعت في غينيا.

٤٤- وقدمت المفوضية أيضاً الدعم التنفيذي والتقني، بوسائل منها تعيين أمانة، إلى بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن نزاع غزة التي أنشأها رئيس مجلس حقوق الإنسان في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ "للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ربما تكون قد ارتُكبت في أي وقت في سياق العمليات العسكرية في قطاع غزة أثناء الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قبل العمليات أو أثناءها أو بعدها"[٥]. وقُدم التقرير النهائي للبعثة إلى مجلس حقوق الإنسان في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٤٥- ولتعزيز نظم الحماية الوطنية، واصلت المفوضية دعمها لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك، بشكل متزايد، من خلال إشراك المكاتب الميدانية لحقوق الإنسان وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وواصلت المفوضية إسداء المشورة للدول الأعضاء التي تلتمسها بشأن إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأدائها لعملها ومسؤولياتها وفقاً للمعايير الدولية. وعززت المفوضية امتثال هذه المؤسسات لمبادئ باريس، وسعت إلى تعزيز قدراتها على معالجة قضايا الحماية الأساسية مثل التمييز والتعذيب والانتهاكات المرتكبة في سياق الهجرة، كما سعت عموماً إلى تعزيز إقامة العدل وسيادة القانون. وبالتعاون مع شركاء الأمم المتحدة والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ساعدت المفوضية في إنشاء أو تعزيز ٤٣ مؤسسة من هذه المؤسسات على الصعيد العالمي. وقُدِّم دعم متواصل

(٥) القرار دإ-٩/١ لمجلس حقوق الإنسان المتخذ في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ عند اختتام دورته الاستثنائية التاسعة.

بأعمال السكرتارية إلى اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي استعرضت واعتمدت، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ٦٤ مؤسسة حاصلة على "المركز ألف"، أي أنها ممتثلة تماماً لمبادئ باريس.

٤٦- وظلت المفوضية تعمق تعاونها مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، والأمريكيتين. ونظمت المفوضية ثلاث مشاورات إقليمية بشأن تقوية التعاون بين الآليات الإقليمية والدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس أوروبا. وستكفل هذه المشاورات تخطيطاً كافياً لحلقة العمل الدولية المعنية بالآليات الإقليمية لحقوق الإنسان المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٠، وفقاً لما دعا إليه قرار المجلس ١٥/١٢، المتخذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٤٧- وعلى نحو يعكس العملية الجارية لإصلاح منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق ببعثات السلام، واصلت المفوضية تركيزها على إدماج حقوق الإنسان في بعثات السلام وظلت تعمل بتعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وإدارة الدعم الميداني. وواصلت المفوضية تقديم الدعم الموضوعي ودعم الموارد البشرية إلى عناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام، بما في ذلك الدعم الموضوعي لعناصر حقوق الإنسان ودعم إصدار بعثات السلام للتقارير العامة عن حقوق الإنسان.

٤٨- وواصلت المفوضية مشاركتها في الآليات الإنسانية المشتركة بين الوكالات، ولا سيما اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وأفرقتها الفرعية، والفريق العامل العالمي المعني بمجموعة الحماية. وأعطت المفوضية الأولوية لدورها التنفيذي في السياقات الإنسانية، خاصة في تمكين البعثات الميدانية لحقوق الإنسان من المشاركة بشكل كامل - وأحياناً من الاضطلاع بدور قيادي - في الجهود التعاونية. وتؤدي المفوضية حالياً دوراً ريادياً في تنسيق أنشطة الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأفغانستان وبوروندي وتشاد وتيمور - ليشتي وساموا والعراق وفيجي (إقليمي) وقيرغيزستان ونيبال وهايتي. وكان من دواعي سرور المفوضية أيضاً أن تساعد رابطة أمم جنوب شرق آسيا في إنشاء لجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التي أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهي أول هيئة إقليمية من نوعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

خامساً - مؤتمر استعراض نتائج ديربان ومتابعته: الخطوات المتخذة نحو التنفيذ

٤٩- عُقد مؤتمر استعراض نتائج ديربان في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ واعتُمدت وثيقته الختامية بتوافق الآراء. وتمثل أحد الإنجازات المهمة للمؤتمر في أنه تمخض عن التزام الدول مجدداً بجدول أعمال مكافحة العنصرية. وباعتماد نهج قائم على الحقوق يضع الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في صميم الجهود

الدولية لمكافحة العنصرية، تحث الوثيقة الختامية الدول الأعضاء على فعل المزيد على الصعيد الوطني، ولا سيما وضع خطط عمل وطنية بشأن العنصرية والتعصب.

٥٠- وقد تناولتُ، في تقريري إلى مؤتمر استعراض نتائج ديربان (A/CONF.211/PC.4/5)، التحديات المعاصرة لمكافحة العنصرية وقيَّمتُ بطريقة نقدية مواطن القوة والضعف في برنامج المفوضية لمكافحة التمييز، وكذلك الآليات الحكومية الدولية وآليات الخبراء المعنية بمتابعة نتائج ديربان. وقُدِّمت اقتراحات لمساعدة الدول على تجاوز الاختلافات في كبح حرية التعبير لحماية الأفراد والجماعات من خطاب الكراهية، كما قُدمت رؤية لدفع مكافحة العنصرية والتمييز والتعصب إلى الأمام. ولاحظتُ أنه بينما أُحرز بعض التقدم منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، فقد ظهرت تحديات جديدة لمبدأي المساواة وعدم التمييز. وتشمل هذه التحديات تلاقي الأزمة الغذائية العالمية مع الأزمة الاقتصادية والمالية وأثرهما الهائل على أكثر الفئات ضعفاً؛ وتزايد حدّة خطاب الكراهية ضد الأقليات العرقية والإثنية والدينية؛ وردود الفعل المتطرفة المتسمة بكره الأجانب والموجهة ضد المهاجرين؛ والاستغلال السياسي للاختلافات الحقيقية والمتصورة؛ وبعض تدابير مكافحة الإرهاب.

٥١- وبموازاة مؤتمر استعراض نتائج ديربان، نُظم ٤٤ حدثاً جانبياً، منها ثلاثة أحداث تمثلت في كانت مبادرات لكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأسهمت هذه الأحداث بدرجة كبيرة في مناقشة طرائق مكافحة العنصرية وستُجمع في أحد منشورات المفوضية.

٥٢- وعقب مؤتمر استعراض نتائج ديربان، أنشأتُ فرقة عمل داخلية مهمتها الأساسية هي أن تسدي لي المشورة بشأن أفضل استراتيجية لتنفيذ توصيات كل من إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية تنفيذاً فعالاً. وأوصت فرقة العمل بتكثيف التركيز على ما يلي: دعم آليات ما بعد ديربان؛ وإنشاء قاعدة بيانات وأدوات سياساتية للمفوضية؛ ووضع برنامج لبناء القدرات يركز على جملة من القضايا، من بينها دعم الدول الأعضاء، بناء على طلبها، لوضع تشريعات وخطط عمل وطنية كافية لمكافحة التمييز؛ وتوعية الجمهور وحشد الأنصار. وستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية إذا أُريد تنفيذ لإعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية تنفيذاً كاملاً.

٥٣- وعقب المؤتمر، اضطلعت المفوضية بعدد من الأنشطة الرامية إلى تنفيذ توصيات ديربان. وقُدِّم دعم مستمر إلى دورات الفريق العامل الحكومي الدولي واللجنة المخصصة لوضع معايير تكميلية. وعُقدت أيضاً حلقات دراسية في أفريقيا الناطقة بالفرنسية وأمريكا اللاتينية لتدريب أصحاب المصلحة بشان استراتيجيات وضع خطط عمل وطنية وتعزيز الممارسات الجيدة.

سادساً – دعم معاهدات حقوق الإنسان

٥٤- أصبحت هيئات معاهدات حقوق الإنسان فعالة بشكل متزايد، مع تزايد تأثير نتائجها. وأصبح وشيكاً إنشاء هيئة معاهدة عاشرة بموجب الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فُتح باب التوقيع على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد وقعت على هذا الصك أكثر من ٣٠ دولة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، اجتمع فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية لاستكشاف إمكانية وضع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل من أجل توفير إجراء لتقديم البلاغات مكمل لإجراء تقديم التقارير بموجب الاتفاقية.

٥٥- ويطرح نمو نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان تحديات أمام المفوضية من عدة نواحٍ، من بينها إدارة حجم عمل هيئات المعاهدات والدول الأطراف، وفيما يتعلق باتساق النظام. وستزيد المفوضية مواءمة طرائق عملها لكفالة تقديم دعم أفضل لعمل هيئات المعاهدات. غير أنه ستكون هناك حاجة إلى موارد بشرية ومالية إضافية لمعالجة هذا الحجم المتزايد من العمل وإني أشجع الدول الأعضاء على النظر في تقديم دعم منتظم للميزانية في هذا الصدد. واستمرت هيئات المعاهدات في مواءمة طرائق عملها، وتشمل إنجازاتها اعتماد مبادئ توجيهية لتقديم التقارير فيما يتصل بإعداد وثيقة أساسية مشتركة ومبادئ توجيهية مواءمة ومنقحة لتقديم التقارير الخاصة بكل معاهدة؛ وتعميم النهوج المتبعة لمعالجة مسالة التحفظات؛ وإصدار جميع هيئات المعاهدات "قوائم المسائل"؛ وتوحيد المصطلحات التقنية. وقد كان للاجتماعات المشتركة بين اللجان أهمية محورية. وأوصى الاجتماع المشترك بين اللجان، في اجتماعه العاشر المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بأن يجتمع سنوياً بعدد منخفض من الأعضاء، مع القيام في الوقت نفسه بإنشاء أفرقة عاملة مواضيعية مؤلفة من خبير واحد لكل هيئة معاهدة من أجل مناقشة مسائل محددة تكون موضع اهتمام مشترك وموجهة إلى مواءمة طرائق العمل. وفي بيانات حديثة أمام مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، دعوتُ جميع أصحاب المصلحة إلى إعداد اقتراحات من شأنها أن تسفر عن نظام لهيئات معاهدات حقوق الإنسان يكون أكثر عقلانية واتساقاً وتنسيقاً وفعالية. وخبراء هيئات المعاهدات هم الأقدر على تقديم هذه الاقتراحات، التي ينبغي أن تحقق التوازن اللازم بين خصوصية المهام واتساق النتائج.

سابعاً – خطة الإدارة الاستراتيجية للمفوضة السامية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١

٥٦- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أُطلقت خطة الإدارة الاستراتيجية الثالثة للمفوضية، التي تحدد الإنجازات المتوقعة والاستراتيجية التنفيذية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتقوم الخطة على البرنامج ١٩ من الإطار الاستراتيجي الذي وضعه الأمين العام. ويحدد الإطار

الاستراتيجي، الذي تستعرضه الجمعية العامة وتقره كل سنتين، الأهداف والأولويات الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المهام المنوطة بالمفوضية، وتشكل أساس طلبها للموارد من الميزانية العادية. وتكميلاً لهذا النهج، تنطوي خطة الإدارة الاستراتيجية على عمليات تخطيط وتنفيذ وتقييم متزامنة، مزودة المفوضية بالخطة التنفيذية المفصلة والأداة الإدارية اللازمة لترجمة الإطار الاستراتيجي إلى أعمال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، قدمت المفوضية إحاطات إلى الدول الأعضاء في جنيف ونيويورك، ومنظمات المجتمع المدني، عن خطة الإدارة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٥٧- وسعياً إلى زيادة تركيزنا على العمليات، تحدد الخطة ست أولويات موضوعية في مجال حقوق الإنسان تشمل العمل المنجز في المقر وفي الميدان. وهذه الأولويات هي كما يلي: (أ) مكافحة التمييز، وبخاصة التمييز العنصري، والتمييز على أساس الجنس وضد أشخاص آخرين مهمشين؛ (ب) متابعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة أوجه عدم المساواة والفقر في سياقات من جملتها الأزمات الاقتصادية والغذائية والمناخية؛ (ج) كفالة إعمال حقوق الإنسان في سياق الهجرة؛ (د) مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المساءلة، وسيادة القانون، والمجتمعات الديمقراطية؛ (هـ) حماية حقوق الإنسان في حالات النزاعات المسلحة والعنف وانعدام الأمن؛ (و) تعزيز الآليات الدولية لحقوق الإنسان والتطوير التدريجي للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد وُضعت استراتيجيات مفصلة فيما يتعلق بكل من هذه الأولويات، مع مراعاة خبرة المفوضية وتجربتها وقدرتها على إضافة قيمة إلى عمل منظومة الأمم المتحدة ككل.

ثامناً - خاتمة

٥٨- خلال عام ٢٠٠٩، استفادت المفوضية من النمو والتوطيد اللذين عرفتهما السنوات السابقة. ومع كون مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل يعملان بشكل كامل، وفي ظل وجود نظام دينامي لدعم الإجراءات الخاصة وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وتوافر خبرات داخلية ذات نوعية عالية بشأن المسائل الموضوعية، ووجود حضور ميداني أكثر قوة، فإن إنجازات المفوضية تثير الإعجاب.

٥٩- وبسبب دخول عدة معاهدات دولية جديدة في مجال حقوق الإنسان حيز النفاذ، مما أسفر عن إنشاء هيئات معاهدات جديدة، فضلاً عن التطورات الإضافية في نظام الإجراءات الخاصة، كان لا بد من إعادة تنظيم عملنا. ومن المهم أن نعزز نظام هيئات المعاهدات بتعجيل عملية مواءمة طرائق عملها ويُشجع جميع أصحاب المصلحة على التفكير في هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من القدرات وموارد الميزانية العادية لكي تكفل المفوضية إمكانية دعم ولايات الإجراءات الخاصة

الجديدة والتنفيذ الفعال للأنشطة الإضافية التي صدر بها تكليف، دون أن يؤثر ذلك سلباً على مجالات عمل الخبراء الأخرى التي صدر بها تكليف. وفي عام ٢٠٠٩، أعدت المفوضية عدداً كبيراً جداً من التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة، مما ألقى أعباءً كبيرة على المفوضية وعلى خدمات المؤتمرات في الأمم المتحدة. وتُبذل في الوقت الحالي جهود لترشيد التقارير المطلوبة من المفوضية ولكفالة وجود دعم كافٍ للأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل ضمان العمل الفعال لآلية حقوق الإنسان.

٦٠- وإن المفوضية، إذ تتطلع إلى عام ٢٠١٠، ستركز اهتمامها على دعم آليات حقوق الإنسان، ولا سيما المجلس عندما تبدأ استعراض عمله. وستظل المفوضية تستفيد كثيراً من وجودها الميداني في وضع أدوات بناء القدرات وتنفيذها لصالح الدول الأعضاء، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وغير ذلك من أصحاب المصلحة. وسأعطي الأولوية لتعزيز وتنسيق متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات، وكذلك لتحقيق المزيد من الاتساق والتنسيق. ونظراً لنطاق التمييز على الصعيد العالمي، ولا سيما ضد النساء، ستواصل المفوضية تعزيز عملها للقضاء على جميع أشكال التمييز. وسيكون لمتابعة توصيات مؤتمر استعراض نتائج ديربان وتنفيذها أهمية في هذا الصدد. وستراعي جميع أعمال المفوضية أثر الأزمات الغذائية والاقتصادية والمالية، وستُوجَّه نحو وضع استراتيجيات لكفالة استمرار الاحترام العالمي لحقوق الإنسان في مواجهة هذه الأزمات. وستوفر الأولويات المواضيعية الست للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ سياقاً ستُعزز فيه الجهود التي تبذلها المفوضية في هذه المجالات المهمة وتسمح لها بربط جهود الموظفين العاملين في مختلف الشُّعب في مقر المفوضية، وفي نيويورك، وفي الميدان بمزيد من الفعالية.